



Distr.  
GENERAL

A/42/58  
18 December 1986

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والأربعون

التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي  
الذي يعرض للخطر ارواحا بشرية بريئة أو  
يودي بها أو يهدد الحريات الاساسية ،  
ودراسة الاسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب  
وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة  
الامل والشعور بالضم واليأس والتي تحمل  
بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ،  
بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك  
إحداث تغييرات جذرية

رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦  
وموجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال  
بالنيابة في البعثة الدائمة للجمهورية  
العربية السورية لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل اليكم طيه نص الرسالة الموجهة اليكم من معادة السيد فساروق  
الشرع وزير خارجية الجمهورية العربية السورية .

وأرجو لو تفضلتم بتعميم نص الرسالة المرفقة بوصفه وثيقة رسمية من وشائق  
الجمعية العامة في إطار البند المعنون "التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي  
الذي يعرض للخطر ارواحا بشرية بريئة أو يودي بها أو يهدد الحريات الاساسية .  
ودراسة الاسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة  
الامل والشعور بالضم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما  
فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية" .

(توقيع) عبد المؤمن الاتاسي

الوزير المفوض

القائم بالاعمال بالنيابة

مرفق

رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وموجهة الى  
الأمين العام من وزير خارجية الجمهورية العربية السورية

نظرا لتزايد اهتمام المجتمع الدولي بمعالجة ظاهرة الارهاب وادارته لمخاطر  
تفشيها في الساحة الدولية وقلقه ازاء استغلال هذه الظاهرة من قبل الاوساط الامبريالية  
والأنظمة العنصرية لتحقيق سياستها المعادية لاماني الشعوب في التحرير والاستقلال .

وانطلاقا من القناعة بوجود اجماع دولي حول مكافحة الارهاب بكل أشكاله ووضع  
حد لشروبه وأسبابه التي تستهدف حياة الافراد الابرياء وممتلكاتهم وتعرض سيادة الدول  
لانتهاك ، وحقوق الشعوب للسلب والضياع في حين لا تتوفر - بالمقابل - معايير دولية  
محددة ومتفق عليها يتمكن المجتمع الدولي بواسطتها من التمييز بوضوح بين الارهاب  
الذي يجب ادانته ومكافحته وبين النضال الوطني الذي يجب حمايته ودعمه .

فان الجمهورية العربية السورية تود أن تطرح على المجتمع الدولي ممثلا  
بمنظمة الأمم المتحدة مضمون البيان الذي أدلى به السيد الرئيس حافظ الأسد خلال  
زيارته الرسمية لليونان بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٦ حول الحاجة لبذل جهود دولية فسي  
اطار مؤسسة دولية مسؤولة لوضع مقاييس للتمييز بين الارهاب والمقاومة الوطنية .  
وكذلك اقتراح الرئيس الأسد في كلمته أمام المؤتمر الحادي والعشرين للاتحاد العام  
لنقابات العمال في سوريا بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الذي دعى فيه الى  
تشكيل لجنة دولية لتحديد معنى الارهاب وبيان الخطوط الفاصلة بينه وبين نضال الشعوب  
من أجل قضاياها العادلة وتحرير أراضيها ، كما أكد فيه بوضوح استعداد سوريا التمام  
للتعاون في هذا المجال والمساهمة بأفكار وميغ عملية تساعد على مكافحة الارهاب  
ولجمه بصورة جادة .

لقد لاقى اقتراح رئيس الجمهورية العربية السورية حول تشكيل اللجنة الدولية  
أصداء ايجابية من العديد من الدول من مختلف مناطق العالم ولاسيما الدول التي تدين  
الارهاب وتدعم نضال الشعوب ضد الاحتلال ، وتطالب بتصفية الاستعمار والعنصرية .

وغني عن القول ان فكرة تشكيل لجنة دولية لمجابهة ظاهرة وأسباب الارهاب  
يتطلب من دولنا جميعا التشاور والتعاون والعمل المشترك انطلاقا من قناعتنا بلسان  
الارهاب الذي عانينا ونعاني منه الكثير يجب أن يقيم من خلال العمل الجماعي فهو يعرض

للخطر أرواحا بشرية بريئة ، أو يؤدي بها ويهدد الحريات الأساسية وينتهك حقوق الانسان والكرامة الانسانية .

ومما يزيد في أهمية العمل الجاد والمشارك لتحقيق هذه الفكرة دون ابطاء ، هو أن سياسة السكوت والانتظار أمام المحاولات المحمومة الرامية لطمس الفوارق المميزة بين الارهاب والنضال المشروع للشعوب واستخدام المقياس المزدوج ، إنما يبدع المجال لقوى الامبريالية والعنصرية للاستمرار في غيها والتذرع بذريعة مكافحة الارهاب للعدوان على الدول المستقلة التي تنتهج سياسات لا تروق لها ولا ترضخ لضغوطها مما يهدد جديا العلاقات التعاونية الدولية ، ويهيء المناخات المواتية لاستعمال غير محدود للقوة بما يخالف مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة وقراراتها ويفضي الى اتساع ظاهرة الارهاب الدولي وزيادة حدة التوتر ، وتعريض السلم والأمن الدوليين لأفدح الأخطار ، ولاشك أنكم لاحظتم بوادر ذلك مؤخرا في اشتداد حملات التضليل في الساحة الدولية ضد طبيعة النضال الوطني ، وضد الدول التي تسانده لدرجة أن بعض الاوساط الامبريالية والعنصرية لم تتورع عن تصوير القرصنة وارهاب الدولة كعمل من أعمال الدفاع المشروع عن النفس ، في حين أن شعوب العالم تعتبر أن ارهاب الدولة هو أسوأ وأخطر أنواع الارهاب على الاطلاق .

لاشك أن الجهود التي بذلت حتى الآن في معالجة موضوع الارهاب الدولي وأسبابه في إطار الأمم المتحدة قد حققت بعض الانجازات ، ولكن هذه الجهود لم تثمر بعد في المنظور الذي نطرحه في هذه الرسالة وهو : التمييز بين الارهاب وبين النضال المشروع للشعوب .

وانطلاقا من ذلك فان الجمهورية العربية السورية من موقع المسؤولية والحرص على حماية الشرعية الدولية وتأكيد مبادئ القانون الدولي ، تقترح عقد مؤتمر دولي تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة لمناقشة اقتراح السيد الرئيس حافظ الأسد وترى انسه يمكن التحضير لهذا المؤتمر من خلال تشكيل لجنة لهذه الغاية تمثل في عضويتها كافة المجموعات الجغرافية والاقليمية ، وهي على يقين من أن ترحيبكم بهذه الفكرة ورفدكم لها بجهودكم وأفكاركم البناءة سيكون له الأثر الواضح في انجاحها تحقيقا لهدف نبيل تنشده جميع شعوب العالم .

فاروق الشرع

وزير خارجية الجمهورية العربية السورية

-----